التسامح غاية صعبة المنـــال

خميس الشمـــاري (*)

بمبادرة من «اليونسكـــو»، قرّرت منظمة الأمم المتحدة جـعـل سنـة 1995 «سنة عالميـة من أجل التسامـح».

ونجد في اللاّئحة المخـصّصة لهذا الموضـوع من قبل الجمعيـة العامة رقم (48-126)، بعد الإشارة الى الشـرعة الدّولية لحقـوق الانسان والى إعلان وبرنامج عمل فـيينّا التي صادق عليهـا المؤتمر العالمي لحـقوق الانسان في فـيينّا ما بـين 14و25 جوان 1993، نجد التـعريـف التّالي للتّسامح "إن التّـسامح – باعتباره من المرتكزات الأساسية لكل مجـتمع مدني والعمل من أجل السّلم – يقتضـي الاعـتراف بالآخر وتقديره حق قدره. والقدرة على التـعايـش والتواصـل مع الاخريـــن".

فـالتســامح ليس فكرة جـديدة بالنسـبـة الى المنتظم الأممي، فـهو حـجـر الزاوية لأهم الإعلانات والمواثيق الأممية في مجال حقوق الانسان.

ولكن التطورات الحاصلة منذ بـضعة عقـود وما أدت إليه من تفشي ظواهر الصـراعات العرقـية والدينيـة وتنامي التّطرف والعنف وعـدم التّسامح، يفـسر الرغـبة في إبراز التـسامح باعتباره عنصرا أساسيا للنضال من أجل السّلم في العالم.

من هذا المنطلق، تعدّدت المقاربات للتّعمق في مفهوم التّسامح، ومما عقّد هذا السّعي عدم تطابق هذا المصطلح من لغة الى أخـرى، وهو ما يفسّر الى حـدّ ما المحاولات لحصـر هذا المفهوم واختزاله كنقيض للتعصّب والتطرف.

ونلاحظ مـثلا في هذا الصّـدد أنّ إحدى الوثائق الأسـاسيـة لـلمنتظـم الأممـــي، وهي إعـلان 25 نوفمـبـر 1981، قـد انساقـــت في هـذا الاتجـاه حـيث تمت المصـادقـة على هـــذا الإعـلان «للقضـاء على جميـــع أشكـــال التعـصّـــب والتمييـــز القائمـين على أسـاس الدّيـــن أو المعتقـــد».

(*) عضو مؤسس للمعهد العربي لحقوق الانسان ونائب في البرلمان التونسي.

ومن المشروع التّساؤل حول محدودية هذا الاختزال حيث يؤدي، بالتأكيد، الى نزع "ثراء هذا المفهوم وتنوّعه ويدخله في دائرة التوظيف الآني".

وفي رسالة من السّجن الى أحد أتباعه، يقول المهاتما غاندي (1869-1948): "لا أحب كلمة التسامح ولكني لا أجد أفضل منها للتّعبير عمّا أقصده".

والمقصود عند غاندي، وعند فولتار (1694-1778)، وهما المرجعان الأساسيان في هذا المجال، هو الاعتراف المشترك بالتسامح (Tolérance mutuelle)، الذي يعتبره غاندي القاعدة الذهنية في التّعامل مع الآخر لأننا "لا نفكر جميعا بنفس الطريقة، ولا ندرك الاّ جزءا من الحقيقة ومن زاويا مختلفة".

ورغم هذا الاجتهاد، تبقى كلمة التسامح مفهوما صعب المنال، أسهل على المرء إدراكه بنقيضه.

ومن جهة أخرى فإنه من الخطإ اختزال التسامح في الرغبة في التنازل مهما كلف ذلك، أو المجاملة أو بالتواطؤ لأن التسامح ينطلق من رفض كل مظاهر واقعنا التي لا تحتمل (Intolérable) من إبادة وتعصب وانتهاك الحقوق وعنصرية وتشنج وتطرف ديني وإقصاء وتهميش.

ومن هذا المنطلق يجدر القول بأن تأصيل مفهوم التسامح في ثقافتنا يستوجب التشبث بكونية المبادىء التي ترتكز عليها المواثيق الدّولية في مجال حقوق الانسان وكذلك "إعادة التفكير في موروثنا الديني ووضع تقاليدنا الدينية في إطارها التاريخي والاجتماعي وإعادة تعريف العلاقة بين الثقافة والدّولة في مجتمعاتنا".

ولا يمكن حينئذ طرح مسألة التّسامح في مجتمعاتنا دون طرح جريء "لإشكالية الحرية الدينية كشرط أساسي لاحترام حقوق الإنسان وكرامته".

وفي التركيز على التسامح إصرار على التشبث بالحق في التنوع وبنسبية الحقيقة التي لم تكن ولن تكون مطلقة وكذلك احترام الآخر في كل أبعاده. فهل يمكن أمام هذه الغاية النبيلة أن نجعل من التسامح مجرد شعار سياسوي يوظّفه ويحتفل به كل من هبّ ودبّ دون أي ربط بين طرح هذه الفكرة والواقع المعيش في الممارسات الفردية والجماعية؟

إن مناهضة مظاهر اللاّتسامح مسؤولية فردية وهي كذلك مسؤولية الدّولة حيث إن الحكومات مطالبة، لتجسيد الإرادة في احترام التّسامح، بالالتزام على مستوى النصوص وعلى مستوى الممارسة بمقتضيات المواثيق الدّولية في مجال حقوق الانسان بدون تحفّظ أو تردّد.

ولعله كان من المفيد إبراز هذا الجانب الهام في "عهد قرطاج للتسامح في البحر الأبيض المتوسط" وهي الوثيقة التاريخية التي صدرت عن ندوة "بيداغوجية التسامح في حوض البحر الأبيض المتوسط" التي نظمتها اليونسكو بالتعاون مع بيت الحكمة ووزارة الثقافة التونسية (21 - 22 / 4 / 1995).

هذا إضافة الى العلاقة بين إرساء ممارسات اجتماعية مبنية على التّسامح وتطوير الإعلام في كل المجالات في اتجاه التنّوع واحترام التعددية الفكرية ونبذ كل أشكال الاحتكار والاقصاء والتعتيم.

وفي الواقع فإن التسامح يقتضي مجهودا جبّارا في مجال التربية وهي بذاتها تربية على الديمقراطية وعلى الاحترام الفعلي لحقوق الانسان والشعوب، وهي غاية صعبة المنال باعتبارها تتويجا لمسار دقيق ومعقّد يحتاج الى كثير من المثابرة ولا يمكن اختزالها في شعار احتفالي وموسمي.